واقع الديمقراطية بين التنظير والممارسة

خلوات حليمة: طالبة الدكتوراه
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة معسكر

مقدمة:

إن المبادئ التي ساعدت على ظهور الديمقراطية منذ عصر النهضة الذي شهد سيادة النزعة التحديثية القائمة على تمجيد العقل، هي تلك المبادئ التي تحرس على تحقيق كينونة الإنسان في ظل الحرية والمساواة وغيرها من الحقوق الإنسانية التي تضمن العيش المشترك في وفاق مع الآخر، أصبحت موضع شك ونقد أحدثته التحديات التي تفرضها الوقائع العالمية الجديدة من عنف سياسي وبروز النظام العالمي ذو النزعة الكليانية، وما افترضته من استراتيجيات جديدة وضعت الممارسة الديمقراطية على المحك .إذا ما مدى تأثير هذه التحديات على الممارسة الديمقراطية ؟.

التحديات التي تواجهها الديمقراطية:

منذ سنة 1989 وهي السنة التي انهارت فيها الأنظمة الشيوعية وتصدع العالم الشرقي الذي كان يطمح إلى إرساء قواعد النظام الاشتراكي ودحض الرأسمالية، شكل ذلك الانهيار غير المتوقع للاشتراكية الشيوعية إسفارا عن تداعي نبوءة "ماركس" من جهة وفتح المجال أمام الديمقراطيات من جهة أخرى، وفي ظل هذا التوجه العالمي نحو النظام الديمقراطي الذي اعتبره بعض المفكرين آخر إيديولوجية تعبر عن اكتمال الوعي الإنساني الذي دخل مرحلة تُشكل نهاية التاريخ أصبحت " **التجربة التاريخية تنبئنا بأن مؤسسات الحكم الديمقراطي قد تكون كثيرة الهشاشة في بعض الأحيان وأن المسارات الديمقراطية ليست من النوع الذي لا رجعة فيه**".[1]

إذ أن هذا التحديث السياسي والاجتماعي الذي انبنت عليه المجتمعات الأوروبية الواعدة بتحقيق أكبر قدر من الديمقراطيات ليس فقط على مستوى المركزي وإنما على المستوى العالمي، لم يخل من المفارقات التي هزت عرش النظام الديمقراطي ومبادئه من الأساس، حتى في الوقت الذي حققت فيه نجاحات داخل المجتمعات الغربية، فصاحبت هذه الموجة التشكيكية موجة من التذمر والتشاؤم بعد التفاؤل الذي صاحب بدايتها التبشيرية

بعالم تسوده النزعة الإنسانية* فلم تعد هذه الأنظمة قادرة على تقديم إجابات عن التساؤلات الكبرى التي طرحتها هذه التحديات، وأصبحت الحكومات **"أصغر من أن تجيب عن الأسئلة الكبيرة مثل آثار المنافسة الاقتصادية العالمية أو تدمير بيئة العالم ... حكومات الدول الكبرى على سبيل المثال قد فقدت سيطرتها على أنشطة الشركات الاقتصادية والتجارية العملاقة، كما أن المواطنين في الدول الديمقراطية قد بدأوا يفقدون ثقتهم بالسياسيين وبممثليهم المنتخبين لاقتناعهم المتزايد بأن نشاط هؤلاء في إطار النظام الديمقراطي لن يؤثر في حياتهم بصورة إيجابية "** [2]

وكان ذلك هو التحدي الأول الذي تواجهه الديمقراطية كنظام تُعلق عليه الآمال من طرف الشعوب التي فقدت ثقتها في ممثليها والقائمين على الحكم، هذا الاهتزاز في الثقة بين الطرفين في النظام الديمقراطي أدى بالمحكومين إلى العزوف عن المشاركة السياسية، لأن هذه المشاركة أصبحت مشاركة شكلية لا تغير في الوضع شيئا، مادامت مطالبهم بقيت معلقة كآمال واهية، إذ أكدت إحدى الدراسات الميدانية في بريطانيا **"أن الانضمام إلى الأحزاب السياسية في بريطانيا لا يعني شيئا بالنسبة إليهم، لأن مشاركتهم في الاقتراع بصرف النظر عن طبيعة المرشحين واتجاهاتهم لن تؤدي إلى تحقيق أية منفعة للمواطن العادي"**[3].

فهذا التحدي الذي تواجهه الممارسة الديمقراطية على مستوى تحقيق المطالب والذي يزعزع الثقة لدى المحكومين يحيلنا إلى الحديث عن مسألة المشاركة الفعلية التي تساوي بين أفراد المجتمع الواحد أي بين الغني والفقير في جو ديمقراطي قائم على الحوار السياسي الفعال وهو الأمر الذي تحدث عنه **"ايريك فاروم"** كمفارقة يحملها هذا النظام حيث قال :**" إن الطبقات ذات الامتياز باشتغالها في دول ذات تفاوتات هائلة في الفرص والدخل، من الطبيعي أنها لم ترد أن تفقد امتيازاتها التي أعطتها إياها الحالة الراهنة، والتي من الممكن أن تصبح بسهولة إذا وجدت إرادة الأكثرية التي لم تكن لديها ملكية تعبيرها الكامل، ولتجنب هذا الخطر مُنع الكثيرون من السكان من ذوي الملكية الأقل من حق التصويت "** [4].

إن هذا الحق الذي شكل مطلبا غاليا على الذات الإنسانية والذي سعت إلى تحقيقه عبر مسيرة ثورية، من أجل تأكيد أحقيتها الفعلية في التصويت بدون تمييزات ولا مؤهلات، هو الذي شكل لدى النخب الغنية مخاوف أدت بهم إلى استبعاده عن ما دونهم من الطبقات الاجتماعية المعدمة، وهو الأمر الذي جعل من الديمقراطية ممارسة حكرا على فئة دون فئة بل جعل منها في الفترات المتقدمة من التاريخ تقع في مفارقة -كيف نحقق المساواة في ظل التفاوت والاختلاف؟ – وهي المفارقة التي وضعت مبدأ المساواة على المحك، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبح هذا الحق غير كافٍ وحده لدعم النظام الديمقراطي في نظر **"إيريك**

فاروم" لأنه بعد هذا التحقيق لمبدأ التصويت وهو المبدأ الذي علقت عليه آمال كثيرة حول تغيير أحسن للواقع الإنساني المعاش في جو سياسي مفتوح، لم يُنهِ مأساة المجاعة والفقر والأمراض والبطالة وغيرها من الأوضاع المزرية "**1.3 مليار شخص يعيشون في الفقر وما يقارب من 800 مليون من الكائنات البشرية لا تأكل ما يشبعها، وأكثر من ثلث أولاد البلدان النامية يعاني من سوء التغذية والنقص في الوزن، وإذا أضفنا 20 مليون شخص بلا عمل مستبعدين من أي نوع كان، نكون أمام 50 مليون من السكان الأوربيين الفقراء، عشرة ملايين منهم يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع** "[5].

كما أنه لم يضمن للإنسان المشاركة الفعلية في تأسيس واقعه السياسي كما ينبغي من خلق تفعيل بين الطرفين بحيث لا يُغيب أحدهم الآخر أو يعزله، وهي النقطة التي أثارها "**راسل**" قائلا أن: "**الفرد في المجتمعات الحديثة بما فيها المجتمعات البرلمانية يحس بهوة سحيقة وبعد شديد يفصل بينه و بين أجهزة الحكم المركزي، وفي نظره هذا الشعور بالبعد عن مراكز الحكم شعور نفسي أكثر من كونه إحساس بالبعد الجغرافي ... إن إحساس الفرد بالبعد عن أجهزة الحكم المركزية يولد فيه شعورا بعجزه وتفاهته في تسيير مقاليد الحكم**[6] مما يعني أن الفرد ليس فقط يعاني التهميش من قبل القائمين على زمام الأمور في الحياة السياسية وإنما أيضا يعاني الاغتراب والعجز الناتج عن تزايد الهوة بين الحاكمين والمحكومين، إلى جانب خضوع المجتمع المدني في ظل النظام العالمي الجديد إلى ميكانيزمات الرؤية الشمولية التي تسعى إلى خلق جماهير متماثلة و ليس مواطنين أحرارا ولاسيما وأنه " **في المجتمع المغترب لا يختلف الأسلوب الذي يعبر به الناس عن إرادتهم عن أسلوب اختيارهم في شراء السلع: إنهم يستمعون إلى طبول الدعاية ولا تعني لهم الحقائق الواقعية إلا قليلا بالمقارنة مع الضجة الموحية التي تقرع رؤوسهم** "[7].

هذا يعني أن الإرادة الإنسانية مسلوبة من باب الاستلاب الذي يعانيه على مستوى الوعي الحر، وذلك من جراء تدخل الدعاية المغرية التي أصبحت تلعب دور كبير في استمالة الأصوات وتحريك الواقع السياسي، فأصبح الحقل السياسي يروج لأحزابه مثلما يروج السوق لسلعه بمختلف الوسائل، إلى جانب اليأس والاغتراب الذي يحمله على تسليم زمام أمور حياته دون أي تخمين أو تفكير.

"**فهو يقوم بأمر ما، هو التصويت، وهو تحت وهم أنه خالق القرارات التي يقبلها كأنها قراراته، في حين أنه تحددها في الواقع وإلى حد كبير قوى خارج سيطرته ومعرفته، ولا عجب أن هذه الحالة تخلع عن المواطن العادي إحساسا عميقا بالعجز في المسائل السياسية(...) ومن ثم ينخفض ذكاؤه السياسي بإطراد** "[8] إن الوهم الذي يستبد بالمواطنين في الممارسة

الديمقراطية هو وهم مرتبط أساسا بفعل السلطة المجهولة التي تحرك الواقع السياسي والاجتماعي من خلف الستار وفق قرارات غير معلنة.

وفي ظل المشاركة المتذبذبة بين انعدام الثقة وانحسار هذه المشاركة في حق التصويت لا التقرير، واستلاب الإرادة من خلال تغييب الوعي الجماعي، أصبح الحديث اليوم عن الديمقراطية كممارسة متقطعة لا استمرار ولا تواصل لها داخل المجتمعات **"فهي حقا ديمقراطية اللحظة، اللحظة التي يجلس فيها الناس على الكراسي ... أعضاء البرلمان أعضاء المجالس الشعبية الخ أو اللحظة التي تجري فيها الانتخابات(...) أو اللحظة التي يتم فيها الاستفتاء على دستور أو قانون أو حكم ما أو موقف سياسي أو اقتصادي، تخشى السلطة اتخاذ قرار فيه للمساس بمصالح الدولة العليا أو مصالح الناس المباشرة فتورط الناس في اتخاذ هذا القرار"**[9] إن هذه التحديات التي تواجه الديمقراطية على مستوى المشاركة الجماعية باعتبارها مشاركة شكلية ولحظية، هو الذي استدعى إعادة النظر في الممارسة الديمقراطية على مستوى عالي، لأن المشاركة الفعالة والمثمرة في النظام الديمقراطي تقتضي أولا وقبل كل شيء الوضوح والدقة و المساواة وأن تجري على مستوى عالي **"واضحة حتى يعرف المسؤولون الرسميون ما يريده المواطنون وما يحتاجونه وعالية حتى تكون حافزا للمسؤولين الرسميين على إيلاء العناية لما يسمعونه ومتساوية حتى لا ينتهك المثال الديمقراطي عن الاستجابة لحقوق الجميع ومصالحهم بالتساوي "**[10]

الانحصار الوظيفي للدولة في ظل العولمة :

إلى جانب التحدي الذي باتت تفرضه العولمة ورهاناتها الجديدة، وهو المتعلق أساسا بالانحسار الوظيفي للدولة وسيطرت القوى الاقتصادية كقوى فاعلة في المجتمع العالمي، إذ تراجعت الممارسة الديمقراطية لأن**" قوى السوق المنفلتة على وجه الخصوص أصبحت التهديد الأكثر جدية للديمقراطية السياسية والمجتمع المدني في الحياة المعاصرة"** [11] فهذه الهيمنة الاقتصادية أدت إلى قتل الروح السياسية أو المدنية في الإنسان الذي أصبح يلهث وراء المادية متناسيا جوانبه الروحية ونزعته الإنسانية من أجل مراكمة الثروة والقوة، والاقتصاد باعتباره حقلا لا يهتم إلا بما هو مادي فإن هيمنته على حساب الحقل السياسي، حولت العالم إلى كتلة بشرية متنازعة فيما بينها، وهذا ما يشكل إحدى الصعوبات الكبرى في تهيئة الظروف لتحقيق الديمقراطية .

كما أن هذه الهيمنة الاقتصادية على حساب السياسة أدت من وجهة نظر **"صمؤيل هانتنتون** "إلى إحداث تراجع في تطور المؤسسات السياسية في ظل التعقيدات الاجتماعية التي

خلقتها رهانات العولمة " **إنها تعقد إلى حد كبير مشكلات إيجاد أسس جديدة للترابط السياسي، ولمؤسسات سياسية جديدة تجمع بين الشرعية والفعالية (...) والنتيجة إذا عدم الاستقرار السياسي والفوضى** " [12] مما يعني أن المشكلة التي تفرض وجودها اليوم كعائق أمام التجديد الديمقراطي هي مشكلة المؤسسات السياسية التي تسير في خطى متباطئة في ظل التطور السريع للحياة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يخلق عدم تكافئ بين الاتجاهين - السياسي والاقتصادي-ومن ثمة سيادة الفوضى على النظام.

إذ يرى هذا المفكر أن هذا الترجيح لكفة الاقتصادي على السياسي إنما راجع إلى البداهة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسخها في المجتمعات، وهي أن النمو الاقتصادي الجيد كفيل بتطوير وضمان الاستقرار السياسي لأن التطوير من شأنه أن يقضي على الفقر والجوع والأمراض وغيرها، وهذه البداهة كانت كفيلة بتقديم الاقتصاد على السياسة، ولو أن" **هانتنتون** " يرى أن " **التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما في الواقع هدفان مستقلان والتقدم نحو أحدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر، قد تعزز برامج التطوير الاقتصادي، في بعض المراحل الاستقرار السياسي، وقد تضعف بجدية هذا الاستقرار في مراحل أخرى، وعلى هذه النحو أيضا قد تشجع بعض أشكال الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي وقد تعوقه أشكال أخرى**" [13].

بمعنى أن التطور الاقتصادي قد يكون دافع للتقدم السياسي وضامن لاستقراره ولكن قد ينفلت التطور الاقتصادي من قبضة النظام السياسي ويتحول إلى نهب وسلب واستعمار كما حدث في فترة القرن العشرين، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن التطور الاقتصادي ليس مؤشرا ثابتا يدل على التطور السياسي والضامن لاستقراره، وفي نفس الوقت قد تُشكل بعض الأنظمة السياسية دافعا قويا لتطور الاقتصادي أو العكس، فالسياسة إلى جانب الاقتصاد كلاهما يكمل البناء الاجتماعي ويقومه ولكن ليس بترجيح كفة أحدهما على الآخر .

العنـــــف السياسي:

وكما ذكرنا سالفا بأن التطور الاقتصادي ليس مؤشرا ثابتا يضمن الاستقرار، وإنما هناك بؤر توتر وأزمات تحدث على مستويات مختلفة من شأنها إضعاف هذا الاستقرار، ومن هذا الباب يمكن أن نفتح الحديث عن مسألة جد مهمة تعرقل الخطى الديمقراطية وهي المسألة المرتبطة بالعنف السياسي الذي يقصد به :" **اللجوء إلى القوة لجوءا كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد أو الأشياء. لجوءا إلى قوة يحظرها القانون** " [14] وللعنف السياسي مظاهر أهما مظهر الحرب التي تعد من أقدم المظاهر العنيفة التي مورست في حق البشرية، إلا أن نسبة

الحروب في الفترة الحديثة والمعاصرة ازدادت على نحو دراماتيكي وكانت أشد وقعا على الإنسان من كافة النواحي النفسية والاجتماعية وغيرها، فقد أوضح عالم الاجتماع الأمريكي "**جيد تينج**" الذي قام بدراسة إحصائية قارن فيها بين الحروب وعدد القتلى في فترات زمنية مختلفة وتوصل إلى نتيجة عامة قال فيها : " **أنه كلما تطورت الحضارة كلما ازدادت أعداد الحروب وازدادت بالتالي أعداد الضحايا ففترة ما بين 1900-1949 نشبت 117 حربا قتل خلالها 42 مليون فرد** " [15].

فموجة العنف التي صاحبت المجتمع الحديث والتي أرقت الإنسان أدت إلى إضعاف الاستقرار السياسي في كثير من نواحي العالم الذي بات يهدد الوجود الإنساني في كل لحظة وهو التهديد الذي ينفي الممارسة الديمقراطية، فقد تضاعفت موجات العنف في العالم إلى "**خمس مرات ما بين عام 1955 وعام 1962 و أصبحت أربع وستون دولة من أصل أربع وثمانين دولة أقل استقرارا في المرحلة الأخيرة مما كانت عليه في المرحلة السابقة** " [16] وإن دل هذا على شيء إنما يدل على ضعف الممارسة السياسية من الناحية المؤسساتية وانحلال السلطة بسبب طغيان العنف الذي يشكل النقيض الكلي لهذه الممارسة وسنحاول أن نبين من خلال جدول إحصائي قامت به وزارة الدفاع الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1958 -1966 مدى زيادة هذه الممارسات العنيفة :

عصيان طويل الأمد، غير منتظم، او حروب عصابات	1958	1959	1961	1961	1962	1963	1964	1965
	28	31	30	31	34	41	43	41
ثورات قصيرة الاجل، انقلابات، انتفاضات	4	4	11	6	9	15	9	10
حروب تقليدية	2	1	1	6	4	3	4	5
المجموع	34	36	42	43	47	59	56	57

المصدر: (صموئيل هانتنتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص 11.)

وقد أشار "**فوكوياما** " في هذا الصدد الخاص باجتياح موجة العنف للممارسات السياسية، عن التناقضات الصارخة التي تثير وتبعث على العجب في النظام العالمي الذي ينشد الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان ومن جهة أخرى يمارس الاستعمار والاستدمار الحربي في أقصى أشكاله (النووي) قائلا: " **اليوم ندعي العمل على نشر الديمقراطية وحكم الذات وحقوق الإنسان، ونؤكد على أن أية محاولة لحكم الشعوب الأخرى تبقى عملية محض انتقالية وليست طموحا استعماريا، لذلك إذا كان الغرب ليبراليا حقا وإن شاء الخروج بشرف من هذه الدول مستقبلا فعليه تحويل بناء الدولة إلى فن يتقنه تماما ويبقيه** " [17]

بمعنى أن الممارسات الاستعمارية بما تمتاز به من أعمال عنف مخربة تبعث على الشك فإذا كانت حقا المجتمعات الغربية تدعي أنها ديمقراطية فلا بد لها أن تسعى إلى البناء لا الهدم وتفعيل السلم لا إشعال الحرب، وهذا العنف السياسي شكل بممارسته إحراجا كبيرا لميثاق حقوق الإنسان باعتباره الأساس الذي انبنت عليه الديمقراطيات الغربية وقد اعتبر "**جاك رانسيير**" أن هذه الحقوق ما هي إلا " **حقوق ذلك الإنسان العاري الذي بلا حقوق إنها الحقوق الوهمية لأناس طردتهم أنظمة استبدادية من بيوتهم، ومن بلادهم ومن كل مواطنة** "[18] معتبرا هذا الكاتب أن الانزلاقات التي تحدث في الواقع هي انزلاقات كاشفة لنوايا السلطات الجديدة التي تلوح بحقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية، إذ تنكشف النوايا أثناء تحول الممارسة السياسية إلى العنف القاتل والمدمر للآخر .

والعنف السياسي إما أن يقضي على الديمقراطية وإما يحولها إلى منظومات إكراهية كما أكد ذلك "**توكفيل**" في تحليلاته السياسية معبرا عن هذه الحالة الاستبدادية " **دون استعمال كلمة استبداد حصرا، وقد أكد من وجهة أخرى صعوبة رصد الوجوه الاستبدادية للديمقراطية الحديثة، وذلك بحكم تواريها في الغالب خلف مقولات العدالة والتحرر وخلف شعارات إلغاء مراكز التسلط** "[19]

إذ يرى أن الاستبداد والتسلط اليوم يقبع خلف الممارسات الديمقراطية، وذلك بسبب الآليات الجديدة التي تستعين بها هذه الممارسة، وهو بهذا الاعتقاد يضع الديمقراطية موضع الشك والاتهام، باعتبارها تتستر على أعمال العنف باسم مقولات وشعارات رنانة، وهو ما يجعل النظام الديمقراطي على حد تعبيره ليس نظاما شفافا تنعكس فيه الإرادة العامة للشعوب كافة وإنما هو النظام الذي تنعكس فيه المصلحة الخاصة لنخبة.

وفي ظل الحديث عن التحديات التي تعرقل الديمقراطية، أود التنويه إلى نقطة مهمة أراها تشكل إحدى الثغرات في الممارسة الديمقراطية، وهي الناتجة عن التحديث الذي جاءت به الحداثة المؤسسة على القطيعة مع كل تراث تقليدي معلنة عن استنادها إلى الذات الفردانية المستقلة عن كل ما يخرج عن إرادتها العقلانية بما في ذلك الدين، إذ حاول "**توكفيل**" الربط بين "**دينامية الفردانية الديمقراطية بأزمة زمنية حقيقة ذلك إن الديمقراطية لا تجعل كل فرد ينسى أجداه وحسب بل هي تبعده عن ذريته وتفصله عن معاصريه، فهي ما فتئت تعيده إلى ذاته فقط وتهدد بحبسه كليا في وحدة الانطواء على الذات، إنه نظام يشل التواصل في الديمومة ويعطله بحيث تنقطع لحمة الزمن في كل لحظة وتمحى آثار الأجيال** "[20]

فالمجتمع الذي أعلن رغبته منذ البداية على تشكيل ذاته تشكيلا فردانيا من وحي العقل، خلق فرديات منفصلة ذريا في الزمان من خلال تناسيها لتراث أجدادها، هذا من جهة

ومن جهة أخرى، إن استبعاد الدين (الإله) كضامن متعالي من الممارسة السياسية وتأسيس ما يسمى بالعلمانية، قد اعتبره البعض من المفكرين أنه استبعاد يبعث على الخطورة من تفكك يسود الحياة الاجتماعية والسياسية بما فيها الديمقراطية، فقد تحول الإنسان في ظل هذه الأنانية التي تسود المجتمع منذ اللحظة الأولى التي أُشعل فيها فتيل المنافسة والفردانية كدلالة عن تأليه الإنسان وإحلاله محل الإله ظهرت العديد من الإنزلاقات كنتيجة حتمية عن هذا الانفلات من الرقابة الدينية أو من وجود الوازع الديني في الحقل السياسي كمرشد ومعين، وهذا الاستبعاد هو الذي اصطلح عليه بـ "**نسيان الراعي** " الذي خصه بالذكر صاحب مقال "**قتل الراعي**" قائلا :" **محنة الأفراد الديمقراطيين هي محنة بشر فقدوا المعيار الذي يمكن به للآحاد أن يتوحدوا في مجموع ولا يمكن تأسيس هذا المعيار على أي عرف إنساني بل فقط على رعاية الراعي الإلهي الذي يتولى كل نعاجه وكل واحدة منها، هذه الرعاية تتجلى في قوة سيفتقر إليها دوما الكلام الديمقراطي هي قوة الصوت الإلهي** " [21].

اعتقد الإنسان أنه بإبعاده للدين من معترك الحياة السياسية وخوضه غمار هذه الحياة من باب الفردانية المطلقة متمردا على كل القيم الروحية التي تبثها النزعة الدينية، أنه وصل إلى خلاصه واستكشف قوانين استقراره، لكن ما شهدته هذه المرحلة من تحديات مأزقيه وضعت هذه المقومات الفردانية موضع الشك والنقد، حتى أصبحت النظريات الديمقراطية في نظر مفكري ما بعد الحداثة ليست سوى وهم من الأوهام التي عاشها الإنسان وصدقها " **بل هي أسوء الأوهام لأنها تتخفى غالبا وراء مظاهر قطيعة مع العالم الديني بإدعائها أنها علمانية** " [22].

الهوامش:

1-انتوني غدنز : علم الاجتماع، تر، فايز الصياغ ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2005 ،ص 478 .

*- حركة فلسفية كانت تدعو إلى إعادة الكرامة إلى القيمة الإنسانية، وكانت ترجح التفكير العقلاني وأكدت على تفوق الإنسان بذاته وليس عن طريق القوى التي تخضع منطق العقل (انظر مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، ص 104) .

2- المرجع نفسه، ص 481 .

3- انتوني غدنز : علم الاجتماع ، المرجع نفسه، ص 481 .

4- إيريك فاروم : المجتمع السوي، تر، محمود منقذ الهاشمي ،ط1، 2009، ص 301 .

5- تومادور كونانك: الجهل الجديد ومشكلة الثقافة تر، منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، ط 1، 2004. ص 24 .

6- رمسيس عوض : برتراند راسل المفكر السياسي، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة د (ط) ، 1966، ص 34 .

7- إيريك فاروم : المجتمع السوي، ص 303 .

8- المرجع نفسه ، ص، ص :308-309 .

9- سالم القمودي : سيكولوجيا السلطة، الانتشار العربي ،ط2، د(س)، ص 159 .

10- جون اهرنبرغ: المجتمع المدني ،التاريخ النقدي للفكرة، تر، على حاتم صالح، حسن ناظم مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 464 .

11- المرجع نفسه، ص 458 .

12- صموئيل هانتنتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر، سمية فلوعبود، دار الساقي بيروت، ط1، 1993، ص 12 .

13- المرجع نفسه، ص 13 .

14-عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص 44

15- المرجع نفسه، ص 53 .

16- صموئيل هانتنتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص ،ص :10-11 .

17- فرانسيس فوكوياما : بناء الدولة ،النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترمجاب الإمام، العبيكان للطباعة والنشر، ط 1 2007 ،ص ص:20-21 .

18-جاك رانسيير: كراهية الديمقراطية، تر، احمد حسان، التنوير لطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2012 ،ص 27 .
19-رفيق عبد السلام: دراسات حضارية في العلمانية والدين والديمقراطية المفاهيم والسياقات، ص 153.
20- ميريام ريفولت دالون: سلطان البدايات بحث في السلطة، تر، د ساید مطر، مراجعة موريس أبو ناضر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2012، ص 12 .
21- كراهية الديمقراطية :جاك رانسيير، ص 41 .
22- علي حرب: الإنسان الأدنى أمراض الدين وأعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005 ،ص 230 .